



## الحلقة ٣٠

بالمواقف وأثرى بالتفاصيل التي وإن كان عمرها أكثر من خمسين سنة إلا أنها تأتي موصولة بالذي نراه الآن ويقاظنا .  
الحكي هذه المرة . له ميزة أخرى. فهو يكشف أن العديد من رجال الدولة الذين لم تكن ترى منهم سوى صفحة التجهيم واليباس، هم بعد التقاعد أصحاب بديهة رقيقة وتسعهم النكتة عندما

تخرجهم الأسئلة.

ملك التل

حديث السياسي، بعيداً فعلاً عن السياسة، بات وكأنه تهمة بالقياب عن الصورة أو انعدام الموقف أو شبهة بجفاف الذاكرة .  
ذوات سبق وتحذروا، بعيداً عن السياسة، وكانوا متمعين في سردهم الهادئ، اختلفت نبرة الكثيرين منهم هذه المرة. حديثهم أضحى أكثر إثارة

هل يمكن العثور على سياسي أردني واحد لديه الجرأة أو المزاج أو قدرة التحكم بلسانه بحيث يكتفي بالحديث، بعيداً عن السياسة، وفي هذا الوقت بالذات؟ نقصد في فصل «الربيع العربي» الذي أصبح فيه كل شيء سياسة، وسياسة تعوم في فاضل الشك ونكبات الربية ومحفزات رفع الصوت.

في السنوات الماضية وحتى فترة غير بعيدة كان الحديث، بعيداً عن السياسة، مغرباً وممتعاً للسياسيين المحترفين، فما يعرفونه ويجعله الشارع، هو أكثر بكثير مما يودون الخوض فيه. الآن تغير الوضع واختلطت بعض الاشارات الحمراء بالصفراء بالخضراء..

## طاهر المصري ضمير السياسة الأردنية.. الرجل الذي لا يضيع بوصلته (١٢-١٤)

طاهر المصري يتحدث عن حكومة اقطاب، ٦-٥ وزراء «ثقال»

# صدّقوني أن وضعنا الاقتصادي أسوأ مما يتوقعه الناس ورئيس حكومة أيّا كان لا يستطيع «برأسه» أن يعبر عنك الزجاجة



هل تصورون انتخابات بدون مشاركة الإخوان المسلمين؟

الإسلاميون جزء مهم من الحياة والحركة السياسية. يجب أن تقوم أي حكومة بجهدا لجذبهم للمشاركة، لكن لا يجب أن يتم هذا بشروط تعجيزية. الحكومة تقوم بدورها، والتشريع يقوم بدوره باختيار قانون انتخابات جيد والإسلاميون عليهم أن يراعوا هذه الأمور. الأطراف الثلاثة والمسؤولية تقع على الثلاثة. أعتقد أن واجب الحكومة أن تبادر للاتصال بهم وتتعاون معهم ضمن المفهوم الذي ذكرته.

تتعامل مع ملفات الفساد بطريقة أشارت ردود فعل قاسية جداً إلى درجة وصف بان المجلس «محامي» عن الفساد ولذلك جرت الاساءة إلى السلطة التشريعية وللنظام ككل؟ سبق وقلت علناً للثواب أن هذا التعامل مع قضايا الفساد بهذه الطريقة لن يكون مثمراً، لأنهم فتحوا ٢٢ ملفاً بقضايا الفساد، وأصبح هناك ٢٢ لجنة، فلم تعد لجان المجلس تعمل لأنهم جميعهم معنيون بلجان أخرى، فضاعت طاسة العمل المنتج في مجلس النواب، لقد توسعوا كثيراً لذلك حصلت هذه النتيجة بهذا الشكل.

طريف هو الوصف الأخير الذي أطلقه الرئيس السابق عون الخصاونة على الحكومة: «زوجة بشعة شديدة النكد».. هو أطلقها قبل أيام وأنتم طلقتموها قبل ٢٠ سنة ومع ذلك لدينا في الأردن رجال بلا عدد يتمنون القرب منها. بالمناسبة أي وصف يمكن أن تطلقوه على الزوجة الثانية وهي رئاسةكم مجلس الأعيان؟

رئاسة الأعيان أو أي منصب آخر هي زوجة قررت أن تشاركها حياتي، والحياة الزوجية هي أخذ وعطاء وحوار. العمل العام هو عمل سياسي مرين يتمسك الشخص بمبادئه لكن لديه شريط وهناك غيره في الساحة يجب أن يأخذهم بعين الاعتبار ويتعامل معهم بطريقة مرنة، وهذا لا يعني أن يكون انتهازياً ويترك مبادئه، لكن عليه أن يصل إلى النقطة التي يريد بها بالرضا والتفاهم.

## استراحة

■ صف نفسك كما تراها وكما يراك الناس؛  
واثق من نفسي جداً، صادق معها ومع كل من يتعامل معي. أحب الناس وأتعامل معهم بكل احترام، وبدون تعال. يعرفونني ردوداً متواضعا أقيم نفسي بموضوعية قبل أن يقيموني الآخرون، ولا أخشى إلا الله سبحانه وتعالى.

## رئاسة الأعيان زوجة قررت

## أن أشاركها حياتي

حقيقين يجب أن نضع هذه الأمور فوق كل شيء، هذا يعيدني إلى أمر تحدثت به سابقاً، وهو كيف أن مفهوم الدولة يتراجع لصالح مفاهيم ضيقة، سواء عصبية أو جهوية أو إقليمية أو أي شيء آخر، إذا لم تركز على مفهوم الدولة وبالتالي مؤسسة القرار وأن المحافظة، تبقى الانقسامات، الآن لدينا جغرافية المحافظات، لكن أصبح لدينا جغرافية العشيرة ثم أفراد العشيرة ثم تقسيمات مختلفة. هذا التشرد لن ينتهي إذا لم نوقفه، أعتقد مرة أخرى أنه إذا أردنا التحول بالإصلاح، فيجب أن تكون هناك حكومات رشيدة أو حكومات مبنية على الكفاءة وليس على التمثيل، علماً بأنه يمكن موازنة الكفاءة مع التمثيل الجغرافي، لكن لا يكون الهدف جغرافياً بل الكفاءة. ماذا بقي من مخرجات لجنة الإصلاح، لجنة الحوار الوطني؟ نعتقد أن دولكم لا بد تشعرون بالإحباط وأنت ترى ما حصل مع قانون الانتخاب؟ أين المشكلة؟ وأية اعتبارات سياسية ترون أنها تحكمت بالقانون ففريت روحه وجيناته؟ هل هي السقف المسموح للإخوان في المجلس القادم وسقف المسموح للأردنيين من أصل فلسطيني؟ أم ماذا؟

أولاً نحن في لجنة الحوار الوطني التزمنا بكتاب التكليف الذي جاءنا، وهو وضع قانون انتخاب عصري حضاري يؤدي إلى توسيع رقعة التمثيل وأن يكون تمثيلاً حقيقياً، وأن يساهم هذا القانون في تشجيع الأحزاب والحياة الحزبية سعيًا إلى برلمان حزبي يقوم بتأليف حكومة حزبية من خلالها، هذا هو الهدف. عملنا على هذا المفهوم بشكل دقيق وأنتجنا قانوناً للانتخاب، لا زلت أعتقد أنه يمثل هذا المطلوب، ربما يحتاج إلى بعض الترويض هنا وهناك لكن جوهر القانون جيد ويجب أن لا يمس. لكن هناك فئات داخل الدولة وخارجها ما زالت ترغب بالصوت الواحد، وتعتقد أنه هو الأمثل لأن هواجس هذه الفئة كبيرة جداً في أطياف معينة في المجتمع الأردني، ولذلك تعمل على إعادة مفهوم الصوت الواحد. ما يثير الشكوك هو أن هناك استطلاعات مستقلة ومتباعدة كلها أظهرت أن ٦٠-٧٠ بالمائة من الشعب الأردني يحب قانون الصوت الواحد وإبقاء الدوائر كما هي في القانون الحالي، بمعنى إبقاء الحق المكتسب، التوجه يسير بهذا الاتجاه،

أعتقد إذا حصل هذا فلن تكون قدما شيئاً للأهداف الملكية التي تنادي بالإصلاح ويقانون انتخاب يؤدي إلى قيام حكومات حزبية ميسية. بالنسبة لموضوع عدالة التمثيل فإن هذا الموضوع مطلب أساسي للإصلاح وشرط بديهي للديمقراطية. تسأليني عن المناصب الفلسطينية فأقول ان من حقهم المطالبة والحصول على عدالة التمثيل التي يمكن للأرادة السياسية الواضحة ان تضمنها بأكثر من طريقة، ما بين نصوص قانونية وإعادة تصويب وتوزيع للدوائر.

وفي نفس الوقت ضرورة ان يبادروا هم أنفسهم الى القيام بواجبهم في التسجيل والترشح والاقتراع والمشاركة الجادة النشطة في انتخابات يفترض ان تكون نزيهة بما يحقق المصلحة العامة.

تتعامل القصر معه، ومن طريقة إجبار وزراءه على التوقيع بالشكل الذي وقعوا فيه، وقدم استقالته بشكل فوري. من وجهة نظري أنه من الخطأ أن يقدم رئيس الوزراء استقالته بهذا الشكل.

• أربع حكومات خلال ١٥ شهراً وكلها تفشل في تحقيق برنامج للإصلاح يفترض أنه واضح. أين تكمن المشكلة؟ في الحكومات أم طريقة تشكيلها أم في الناس الذين لا يعجبهم العجب؟ مرة أخرى أريد التأكيد على وجهة نظري، نحن في المنطقة وفي الإقليم نمر بأوضاع صعبة جداً، سياسية واجتماعية واقتصادية، صدقوني أن الوضع الاقتصادي أسوأ مما يتوقعه الناس. لم يعد كافياً أن يتخذ إجراء واحد بعينه لحل المشكلة، ولم يعد كافياً أن يتخذ شخصاً يتراش حكومة فقط

بشخصه يستطيع أن يلم الناس ويحل المشاكل، لا بد أولاً من وضع خارطة طريق، لا بد من وضع استراتيجيات. نحن منذ بداية الربيع العربي لم نضع تلك الاستراتيجيات بشكل واضح ومحدد، أعتقد أنه يجب أن نحدد مسارنا الاقتصادي من خلال جلسات عمل سريعة، استراتيجيات اقتصادية ثم استراتيجيات سياسية، ولا بد من أن تكون هناك حكومة تؤلف بطريقة مختلفة، بها أشخاص أقوياء ذوو تجربة، مؤتمنون من الناس، لديهم الخبرة وليس لديهم أجندات خاصة وزيهون. نريد ٦-٥ اشخاص لأنه يجب أن تكون قيادة الحكومات جماعية وليست لشخص واحد، لم يعد شخص بعينه كائناً من كان قادراً أن يقود حكومة برأسه، يجب أن تكون قيادة جماعية. ثانياً يجب أن يكون هناك تناسق بين مؤسسات الدولة وتوافق مسبق على الخطة الاستراتيجية والسياسات حتى لا تقع الخلافات كما حصل في حكومة د الخصاونة، نحن بحاجة إلى خارطة طريق أعتقد أنها غير موجودة.

• ووسائل الإعلام الغربية التي استقبلت التغيير الأخير بقشاعات أن الأردن غير جاد في الإصلاح.

ليس فقط الصحافة الغربية هي التي استقبلت التغيير الحكومي بهذا الوصف، فصحافتنا المحلية أيضاً شهدت طروحات تتناول ما حصل بأنه علامة على التردد وضعف جدية الإرادة بالإصلاح. فهذه رابع حكومات خلال ١٥ شهراً، وهو أمر غير معهود في البلدان العربية وحتى في البلدان الديمقراطية، وقد أصبح الأردن موصوفاً بهذا التغيير السريع والناس أيضاً غير مرتاحة لهذا الأمر.

يبدو أنه يستحيل علينا في الأردن تشكيل حكومات رشيدة! فتلبية، المواصفات السريعة، للتشكيل من ديموغرافياً وجغرافياً وكوتات ومناصب... الخ يحتاج إلى وزارة لا تقل عن ٢٥ شخصاً، ومن يطعم لغير ذلك يكون حالماً كما كان الرئيس الطراونة قبل أن يشرع بالتشكيل. قال انها ستكون رشيدة فجات مثقلة بالشحم وأشيء أخرى؛ أعتقد أنه بالإمكان إنشاء أو تأليف حكومة رشيدة، وغرض رشيدة ليس توفيراً للمال، ولكن للإظهار بأن هناك حالة صعبة يجب أن تتعامل معها بمرتكزة وبقوة ووضوح. تعود الناس على أن يكون هناك تمثيل عشائري أو مناطقي في كل الحكومات، وأصبحت العملية حقولاً مكتسبة، أعتقد أننا كأردنيين في هذا الظرف يجب ان نضع جانباً مفهومنا الجهوي أو العشائري أو... الخ، لصالح الدولة، إذا كنا وطنيين

إبعاد حماس أيام الرئيس الروابدة، وأن الدائرة هي التي رفضت استيعاب الحكومة المستقيلة للأخوان ولحماس وهي تقريباً التي تحكم البلد.

• لن أدخل في نقاش مع أقوال الرئيس. سياسي أعتقد أنه على مهمة حماية البلد. البلد تمر بوضع صعب وخطر وانقسامات واضحة، لذلك لا أريد أن أوجه هذه الخلافات أو هذه الانقسامات، وعن نفسي، أقول انني لا أدلي بتصوريات، وأنا خارج البلد. داخل البلد لي رأي معروف، لكن في الخارج مع صحفيين أجانب أو على تلفزيونات أجنبية لا أصرح ضد البلد أو ضد سياساته.

• شهدت المتواليات السياسية الأخيرة قلقاً جديداً غير مألوف في اللغة والخطاب والتوصيف، بدءاً من نصوص استقالة الحكومة والرد عليها مروراً بما ازحم به الإعلام من أوصاف حادة وانتهاء بقول الخصاونة أنه لا يتلقى أوامر من الملك والديوان وأن استقالته هي الخطوة الواحدة المشرفة التي قام بها. إلى أين وصلنا في هذه الحرائق الإعلامية والنفسية المتوسمة؟

هذا القول أو هذه الجملة التي قالها الرئيس المستقيل تشير إلى عدم تحديد مفهوم الولاية العامة، بالنسبة للدكتور عون الخصاونة الولاية العامة واضحة بذنه ومن وجهة نظري، وهو يقول بأنه فعل ما يعنيه الدستور وما تعنيه الولاية العامة، وأن له الصلاحية الكاملة أعلى الأقل لا يجوز تجاهل رأيه بالكامل. أتصور أن الرئيس المستقيل يقصد بذلك أنه كان شجاعاً وأنه أخذ قراراً غير معهود، لكن أقول بأن الشعبية لا يجب أن تأتي بأي ثمن، أعتقد أنه يريد أن يثبت مبدأ الولاية العامة كما يفهمه هو، ولا يريد أن يتراجع. حصل وناقشته بأمر كثيرة، فهو متمسك وواثق برأيه. وفي النهاية لا أعتقد ان أحداً يجادل في ضرورة ان تبقى لغة التخاطب في الأمور السياسية والعامة التي تهم البلد ضمن الأصول المتعارف عليها.

• أين تضعون ما حصل مع الرئيس الخصاونة في سياقات التاريخ السياسي الأردني الذي سبق وشهد استقالات ذات ظلال، ابتداء من محمد داود إلى طاهر المصري وليلى شرف وأحمد عبيدات؟ هل هي بطولات، خروج على المألوف قرارات مشرفة ذات طابع استشهادي أم محطات في الممارسة الديمقراطية المتوترة؟

لكل واحد من هذه الاسماء وضع مختلف عن الآخر، وأنا أرفض المقارنة بين استقالة محمد داود واستقالة د. الخصاونة، الأولى كانت في ظروف عسكرية سياسية مختلفة تماماً. ذلك الرجل ترك البلد وهرب ولم يعد للبلاد إلا ربما فيما بعد. من ناحية المحتوى والظروف والمسببات كانت استقالة مختلفة تماماً. أما الاستقالات الأخرى فهي سياسية بالدرجة الأولى. بالنسبة لي استقلت لانه كان من المصلحة أن أستقيل، وكانت استقالتي ودية ومتفقا عليها، وبالنسبة لأحمد عبيدات استقالته كانت عادية، لكنها جاءت فجأة، كان لكل واحدة ما يبررها. لكن استقالة د. عون الخصاونة أثار الوضع لأنها كانت من خارج البلد، وكان ممكناً جداً ومن الواجب أن تتم الاستقالة عندما يعود لوطن، عندما سئل الرئيس عن هذا كان جوابه بأنه لم يكن بإمكانه العودة، لأنه كان ضيف الشرف في أكبر احتفال دستوري في المنطقة ولكنه غضب من طريقة

يكاد رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري يصرخ بأعلى صوته ليبلغ الناس ان أوضاعنا الاقتصادية هي أصعب بكثير مما يتصورون واننا لا نمتلك رفاهية الانتظار والمحاكة واللعب بالأوراق الخفية والاجندات الخاصة. فقد كان يفترض بالدولة ومنذ بدايات «الربيع العربي» ان تتوافق على استراتيجية واضحة في كل شيء ثم تتنقل للتنفيذ. هذه هي قناعته. أما هذا الذي حصل من تقارب أربع حكومات خلال سنة ونصف فإنه أعطى انطباعاً سلبياً ليس للعالم وانما داخلياً أيضاً.

• وجهة نظر أبو نشأت بعد الذي حصل من خلاف في موضوع الولاية العامة وفي موضوع الدورة البرلمانية هي ان الحل بحكومة تقوم على القيادة التنفيذية الجماعية: ٦-٥ وزراء ، ثقال ، منزهين يتولون إخراج البلد من عنق الزجاجة . شخص واحد «برأسه، للحكومة، أيّا كان، لن يستطيع .

• في هذه الحلقة الختامية من الحوار المطول مع أبي نشأت وبمصداقيته التي لا يختلف عليها اثنان نبداً بسؤاله إن كان وسيطاً شاهدأ على الذي حصل في موضوع استقالة الرئيس السابق عون الخصاونة قال:

لم أكن وسيطاً في هذا الأمر، لكنني كنت مطلعاً على كثير من التفاصيل. يبدو أن هناك وجهات نظر أو روايات مختلفة بهذا الموضوع وهو موضوع الدورة الاستثنائية أو امتداد الدورة. لا أعلم حقيقة ما جرى داخل الغرف المغلقة في هذا الأمر، ولكن جلالة الملك أراد أن يمدد الدورة لكي يتم ملاقة المواعيد المحددة وأن لا تتأخر، ووجهة نظر رئيس الوزراء لست مطلعاً عليها، ولكن يقال بأنه ظن بأنه متجاول مع هذه التواريخ وأنه يسير حسب المخطط المتفق عليه.. ما أثار الجدل هو موضوع مفهوم الولاية العامة، رئيس الوزراء يقول بأنه متمسك بمفهوم الولاية ذات المفهوم الواسع جداً، بينما جلالة الملك وهو رأس السلطة التنفيذية، له رأي فيما يدور وهو صاحب قرار بموجب الدستور وبموجب اعتبارات كثيرة، يبدو أن هذه النقطة كانت سبب الخلاف.

• أعطى الرئيس الخصاونة في حديثه للايكونومست قبل أيام انطباعات شديدة الوقع تستحق التناول؛ منها أن البلد في آخر أيام الرئيس البخيت كان على وشك الثورة أو الفوضى وهو أنقذه، ومنها أن المخابرات هي التي اتخذت قرار

## على الحكومة ان تأخذ

## المبادرة مع الإخوان

## المسلمين في نطاق قانون

## انتخاب جيد دون شروط

## تعجيزية من أي طرف